"إِعْرابُ القِراءاتِ الشَّوَاذِ"للعُكْبَرِي
عَرْضٌ ونَقْدٌ

د.صلاح عبد المعز العشيري(*)

الحمد لله الذي نوّر بكتابه القلوب، وأنزله في أوْجزِ لفظ وأعْجزِ أُسْلوب، فأعيتْ بلاغتُه البلغاءَ، وأعجزتْ حكمتُه الحُكماءَ، وأَبكَمتْ فصاحتُه الخطباءَ. والصّلاةُ والسّلامُ على المُصْطفى المُخْتارِ، خَاتمِ الأنبياءِ وسيّدِ المُرْسلين، اللهمَّ صلِّ وسلّم وبارك عليْه وعلى آله وأصحابه وكلِّ مَنْ دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين والجزاء، ثُمَّ أمّا بعد؛

فإنَّ القراءاتِ القرآنيّةَ من العلوم التي ينبغي الاعتمادُ عليها في دراسة العربية الفصحى بمستوياتها: الصوتيّة والصرفية والنحوية، ولا فرق في ذلك بين كَوْنِ القراءة من السَّبْعة أو من العَشْرة أو مما اصطلح على تسميته بالقراءات الشاذة؛ لأن هذه القراءات على اختلاف رواياتها سجل دقيقٌ لمَا كان يجري على لسان العرب الفصحاء. والقراءاتُ الشاذة لا تقلُّ أهميةً في ذلك عن القراءة السبعيّة أو العشريّة، فهذه الشواذ لم توصف بالشذوذ لضعف روايتها أو ضعف وجهها في العربية، بل إنَّ هذا الضرب من القراءة - كما يقول ابن جني - : "نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أَمَامه وورائه، ولعله - أو كثيرًا منه - مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"(١).

ويرجع تاريخ الشذوذ في قراءة القرآن الكريم "إلى وجود مصحف إمام، فبمجرد وجود هذا المصحف وُسمت القراءاتُ الأخرى المخالفة بسمة الخروج عن رسمه والشذوذ عن نصّه، وقد لا يكون مصطلحَ (الشذوذ) عُرف وقتئذ، ولكنَّ إحساسَ الناس به بدأ يتجسّد شيئًا فشيئًا تبعًا لنجاح تنفيذ القرار العثماني واطّراده في الأمصار"(٢).

(*) مدرس النحو والصرف والعروض بكلّية دار العلوم - جامعة الفيوم.

(١) ابن جني: "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، تحقيق: علي النجدي ناصف،وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٣٨٦هـ. ج١/٣٢.

(٢) عبد الصبور شاهين: "تاريخ القرآن". القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية،١٩٩١م. ص١٤١.

ومعني ذلك أنّ مقياسَ رَسْمِ المصحف كان هو الأساس في الحكم على القراءة بالصحة أو الشذوذ بعد ثبوت صحة نقلها بالطبع؛ لأنه إذا لم يصح سندُها لما كانت شاذة، بل تكون مردودة، حتّى إذا وافقت رسم المصحف.

ويحدد نافع بن أبي نعيم (ت ١٦٩هـ) معنى آخر للشذوذ في أثناء حديثه عن مَنْهجه في اختيار قراءته، فيقول: "قرأتُ على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذتُه، وما شذ فيه واحدٌ تركتُه، حتى ألفت هذه القراءة"[١].

"فهذا نصٌّ يفصل فصلاً تامًّا بين المقبول في نظر نافع والشاذّ الذي تركه على أساس من الرواية ومدى صدقها باجتماع الناس عليها أو انفراد أحدهم بها، فمثل هذه المفردات رواياتٌ آحاد أو حروف تُروى ولا يُقْرأ بها في نظر نافع، ولقد تكون صحيحة الرواية لدى غيره من القراء، فتدخل ضمن قراءته"[٢].

وقد ظلَّ مقياسُ رسم المصحف لفترة طويلة هو الفيصل في الحكم على قراءة مَا بالصحة أو بالشذوذ حتى عصر ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)[٣]، حيث قام بتحديد القراءات الصحيحة في سبع قراءات فقط، وأصبحت القراءة الشاذة هي التي تخرج عن السبعة التي حددها ابن مجاهد.

والحقُّ أن ابن مجاهد نفسَه هو الذي أصَّل هذه الفكرة، وساعد على انتشارها؛ فقد ألّف كتابًا في شواذ القراءة ذكر فيه ما سوى السبع، وكان هذا الكتاب معتمدَ ابن جني في "المحتسب"؛ حيث جعل ابن جني القراءات ضربين: "ضربًا اجتمع عليه أكثرُ قرّاء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد - رحمه الله - كتابَه الموسومَ بقراءات السبعة، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده. وضربًا تعدّى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذا، أي خارجًا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها"[٤].

---

(١) مكي بن أبي طالب: "الإبانة عن معاني القراءات"،تحقيق: محيي الدين رمضان. ط١. دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م. ص٣٨؛ وانظر:ابن مجاهد: "السبعة في القراءات"، تحقيق: شوقي ضيف. ط٣. القاهرة: دار المعارف (د.ت). ص٦١-٦٢.

(٢) عبد الصبور شاهين: "تاريخ القرآن"، ص ٢١٨.

(٣) غانم قدوري الحَمَد: رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية. ط١. بغداد: اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ١٩٨٢. ص٦٥٧-٦٥٨.

(٤) ابن جني :"المحتسب"، ج١/٣٢.

ومع أنَّ مفهومَ القراءة الشاذة قد أصبح على يدِ ابن مجاهد وتلاميذه كلَّ ما خرج عن السبعة، فإنَّ مقياسَ الرسم العثماني قد عاد مرةً أخرى، وظهرت عدةُ آراءٍ للعلماء حول مفهومِ القراءة الشاذة:

الرأي الأول: أنَّ القراءةَ الشاذة هي التي تخالف رسمَ المصحف العثماني وإن صح سندها ووافقت العربية، وهو رأي مكي بن أبي طالب[١].

الرأي الثاني: أنَّ القراءةَ الشاذة هي التي لم يصحّ سندُها، وهو رأيٌ للسيوطي[٢]. وهذا الرأي في الواقع لا ينطبق على القراءات الشاذة؛ إذ لو فقد ركنُ النقل فلا تسمَّى القراءةٍ شاذة، بل مكذوبة يكفر متعمّدُها[٣]، وقد بيّنَ مكّي أنّ ما نقله غير ثقة لا يقبل وإنْ وافق خط المُصْحف[٤].

الرأي الثالث: الشاذ هو ما صحّ نقلُه في الآحاد وإن كان موافقًا للعربية وخط المصحف، وهذا على رأي مَن اشترط التواترَ لصحّة القراءة وعدم الاكتفاء بصحة السند، حيث قالوا: "إنَّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنَّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن"[٥]، ولعل هذا يذكّرنا بقول نافع الذي نقلناه من قبل: "وما شذ فيه واحدٌ تركته".

وقد ردَّ كثيرٌ من العلماء قولَ من اشترط التواتر في القراءة. يقول الزركشي: "والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبع، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر؛ فإنَّ إسنادَ الأئمة السبعة بهذه القراءات السبع موجودٌ في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة، وهذا شيءٌ موجودٌ في كتبهم"[٦]. كما ينتقد ابن الجزري هذا الرأي قائلاً: "وهذا ممّا لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره"[٧]. فهما بذلك يريان وجوبَ صحّة السند فقط.

---

(١) مكي بن أبي طالب: الإبانة عن معاني القراءات. ص ٣٩- ٤٠.

(٢) السيوطي: "الإتقان في علوم القرآن". ط١. نشر مصطفى البابي الحلبي،١٩٧٨م. ج١/١٠٢.

(٣) ابن الجزري: "منجد المقرئين ومرشد الطالبين". القاهرة: دار زاهد القدسي (د.ت)، ص١٧

(٤) مكي بن أبي طالب، "الإبانة"، ص٤٠.

(٥) ابن الجزري: "النشر في القراءات العشر"، تصحيح: علي محمد الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية(د.ت)، ج١/١٣.

(٦) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: "البرهان في علوم القرآن"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مكتبة دار التراث (د.ت)، ج١/٣١٩.

(٧) ابن الجزري: "النشر"، ج١/١٣.

الرأي الرابع: الشاذُّ هو ما خالف أحدَ أركانِ القراءة الصحيحة، وهي: صحةُ السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحفَ العثمانية ولو احتمالاً، سواء أكانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم. وهو ما ذهب إليه جماعة من الأئمة المتقدّمين ونصَّ عليه ابن الجزري وغيره[١].

وينبغي أنْ نعلمَ أن القراءات الشاذةَ لا تُرادفُ شواذَّ القواعد؛ لأن القراءات الشاذةَ مصدرٌ أصيل من مصادر التقعيد اللغوي، بحيث تستمدُّ منها القواعد والقوانين، بل إنَّ بعضَ العلماء يذهبُ إلى أنَّ هذه القراءات "إنما نقلها مَنْ نقلها من العلماء لفوائدَ، منها ما يتعلق بعلم العربية لا القراءة بها. هذا طريق من استقام سبيله"[٢].

ومعني هذا أنه يجوز الإحتجاجُ بها في مسائل العربية، وقد أكّدَ هذا كثيرٌ من العلماء. يقول السيوطي: "أمّا القرآنُ فكل ما ورد أنه قرئ به جَازَ الاحتجاجُ به في العربية، سواء [أكان] متواترًا، أمْ آحادًا، أمْ شَاذا. وقد أطبقَ الناسُ على الاحتجاجِ بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحْتجُّ بها في مثل الوارد بعينه، ولا يُقَاسُ عليه، نحو: استحوذ ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة"[٣].

وقدْ دَافعَ ابنُ جنّي عن القراءات الشاذة دفاعًا قويًا أراد فيه أن يبيّنَ وجهَ قوّة هذا الشاذ، "وأنه ضاربٌ في صحة الرواية بجرانه، آخذٌ من سمت العربية مهلة ميدانه لئلا يَرى مرئ أنَّ العدولَ عنه إنما هو غضٌّ منه، أو تهمَة له"[٤].

وقد اهتمَّ النحويون واللغويون بالاحتجاج للقراءات القرآنية، وأفردوا فيه كتبًا: ككتاب "الحجة"، لأبي على الفارسي، وكتاب "الكشف"، لمكي بن أبي طالب، و"الحجة" لابن خالويه، و"إعراب القراءات السبع وعللها"، لابن خالويه... وغيرها. كما صنّفوا في توجيه القراءات الشاذة، غير أنه لم يصلنا مما أُلف في الاحتجاج للشاذ غير "المحتسب"، لابن جني، و"إعرابَ القراءات الشواذ"، للعُكبري، وهو أوْسعُ من كتاب "المحتسب" في كمّ القراءات التي ذكرها وقام بتوجيهها، إلا أن تعليقاته وتوجيهاته أبسط وأوجزُ من تعليقات ابن جني.

---

(١) الزركشي: "البرهان في علوم القرآن"، ج١/٣٣١؛ وابن الجزري: "النشر في القراءات العشر"، ج١/٩.

(٢) الزركشي: "البرهان"، ج١/٣٣٢.

(٣) السيوطي: "الاقتراح في علم أصول النحو"، تحقيق: أحمد محمد قاسم. ط١. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٦. ص٤٨.

(٤) ابن جني: "المحتسب"، ج١ /٣٢-٣٣.

ومِنْ هُنا تَأْتي أهميةُ تحقيق هذا الكتاب وإخراجه للنور، وخيرًا فعل الدكتور محمد السيد أحمد عَزوز حينَما وقع اختيارُه على هذا السّفر العظيم لتحقيقه. والحقُّ أنه بذل جهدًا كبيرًا في التحقيق من خلال حشده لهذا الكمّ الهائل منَ المصادر والاستشهاد به أو الائتناس به في نسبة كلّ قراءة لأصحابها، أو لتَدعيم التوجيه الذي يذكره العُكبري. لكنَّ تحقيقَه هذا لم يخل من بعض الهَنات الّتي تشوب هذا العمل، والتي تصل في بعض المواضع إلى أخطاء جسيمة لا يمكن أن يُتسامح فيها.

وقد توثقت صلتي بهذا الكتاب منذ خمس سنوات تقريبًا، حيث كنتُ أعملُ ضمن فريق عمل في تحرير المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته تحت رئاسة الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر، رحمه الله، فكنتُ أقوم - مَع زملائي - بجَمْع القراءات من مصادرها ثم تحديد معانيها من كتب التفسير المختلفة، وكانَ هذا الكتابُ ضِمْنَ مصادر المعجم، وكنّا دائمي البحث فيه عن أوجه القراءة التي انفرد بذكرها، وعن معاني هذه القراءات، بجانب الائتناس به في معرفة معاني القراءات التي اشترك مع غيره في ذكرها. وكثيرًا ما كنتُ أنظرُ إلى تعليقات المحقق التي ذكرها في الهامش للائتناس بمصادره التي يذكرها حول قراءة ما، فإذا بي تقعُ عيني على كَثير من الأخطاء التي نشأ بعضها - فيما أعتقد - عن عدم الدقة، وبعضها عن السرعة في إخراج الكتاب. وهذه الأخطاءُ ما كان ينبغي لكتاب مثل هذا أن توجدَ فيه؛ لأهميته وقيمته التي تجعل كل دارس للقراءات - وبخاصة الشاذة - يرجع إليه ويُفيد منه، وقد يقتبس منه كذلك فينساق وراء هذه الأخطاء دون التحقق منها، خاصة أنَّ كثيرًا من تلك الأخطاء لا يبين إلا عند الرجوع إلى المصادر الأصلية التي رجع إليها المحقق كما سنرى.

وقد اقتصرت في هذه الملاحظات على مقدّمة المحقّق التي جاءت في ستين صفحة، وعلى تحقيق سورتيْ الفاتحة والبقرة من النصّ المحقق، وقد شغلتا ثماني عشرة ومئتي صفحة من الكتاب، ولم أخرج عن هذا إلا في ملاحظة واحدة تتبعتُها ونظائرها في الكتاب كله لأهميتها.

والملاحظة الأولى من هذه الملاحظات تخصُّ مقدمة المحقق، وباقي الملاحظات من نصيب النص المحقق.

الملاحظة الأولى: لم يُشر المحقّقُ إلى معنى كلمتي (إعراب) و(شواذ) الواردتين في عنوان الكتاب والمراد بهما عند العُكبري مع حاجة ذلك إلى البيان؛ لأن العُكبري أراد بكل منهما معنىً أعمّ وأشمل من معناهما الخاص المشهور. وقد ذكرنا معنى الشاذ وتطور مفهومه في مدخل هذا

البحث. وقد نَصَّ العُكْبري في مقدمته أن كتابه هذا "يشتمل على تعليل القراءات الشاذة الخارجة عن قراءة العشرة المشهورين"[١]، فحدّدَ مفهومَه للشاذ بأنه ما سِوى قراءة العشرة المشهورين، وكان ينبغي على المحقق أنْ يشير إلى هذا.

وأما مصطلح (إعراب) فلَم يُرِد به العُكبري - كذلك - معناه المشهور لدى النحويين من أنه "تغيُّر في الكلمة لعامل"[٢]. أو هو "الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة"[٣]. وإنما أراد بالإعراب كل ما يتعلق بالكشف عن المعنى، أوكل ما يؤدي إلى فهم النصّ من خلال التحليل اللغوي العام الذي يشمل مباحثَ في الأصوات أو الصّرف أو النّحو، بجانب تحديد معنى الكلمة ودلالتها متى لزم الأمر.

الملاحظة الثانية: تتعلق بخطأ جسيم وقع فيه المحقّق، وقد نشأ هذا الخطأُ من اعتقاد المحقّق بأنَّ العُكْبري كان يقرأُ برواية حَفْص عن عَاصم التي نقرأ بها اليوم، وليس هذا بصحيح؛ فلم يكن العُكبري – كما يدل كتابه – يقرأُ بهذه الرواية، وإنما كانت قراءته تنحصرُ فيما يبدو بين قراءتيْ أبي عمرو وابن كثير، وإن كانت لأبي عمرو أقربُ كما سنرى، ولعل ممّا يرجّح ذلك هذين النصين:

أ- يقول العُكبري: "قوله تعالى: ﴿تفدُوهم﴾ [البقرة٨٥] بالفتح من غير ألف، ويُقرأ (تفادوهم) وماضيه (فادى)، وهو من باب المفاعلة الواقعة من اثنين، لأن الفداء يكون بالبدل والقبول"[٤]. فالأصل عند العُكبري - كما هو واضح - قراءة (تفدُوهم)، ولذا ذكرها أولاً ولم يوجهها، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة، في حين ذكر قراءة (تفادوهم) بعد ذلك، وقام بتوجيهها وهي قراءة عاصم ونافع والكسائي.

ب- يقول العُكبري : "قوله تعالى: ﴿أو نُسَأها﴾ [البقرة١٠٦] يقرأ بالألف، وفيه وجهان: أحدهما: أنه ليَّنَ الهمزة، والثاني: أنه أراد تركها، ويقرأ بضم النون وكسر السين من غير همز، وفي الوجهان"[٥]. فالأصل عنده قراءة (ننسأها)، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو[٦].

---

(١) العُكبري: "إعراب القراءات الشواذ"، ج١/٨٣.

(٢) ابن هشام الأنصاري: "شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي"، تحقيق:صلاح رواي. ط١. القاهرة: مطبعة المدني(د.ت)، ج١/٦٩.

(٣) السابق، نفسه.

(٤) العُكبري: "إعراب القراءات الشواذ"، ج١/١٨٦.

(٥) العكبري: "إعراب القراءات الشواذ"، ج ١/١٩٧.

(٦) ابن مجاهد،أبا بكر أحمد بن موسى: "السبعة في القراءات"، تحقيق: شوقي ضيف. ط٣. القاهرة : دار المعارف(د.ت)، ص ١٦٨.

ومن هذين النصّيْن يتضح أن القراءةَ الأصل لدى العُكْبري تنحصر بين قراءة ابن كثير وقراءة أبي عمرو، ولعل ما يلي من قراءات يُبيّن أنه كان يقرأ بقراءة أبي عمرو، لكن اعتقاد المحقق - خطأً - أن العُكْبري كان يقرأ برواية حفص عن عاصم أدّى به إلى تعديل النص الأصلي لدى العُكبري وتغييره بحسب اعتقاده، وفيما يلي ثلاثة نماذج تبيّن هذا:

١- ذكر العُكْبري قوله تعالى: ﴿ ملك يوم الدين ﴾ [الفاتحة٤]، وقد كُتبت في الأصل المخطوط (ملك) بغير ألف، لكن المحقّقَ كتبها في المطبوع (مالك يوم الدين) بالألف[١]، ولم يُشر في الهامش أنها في الأصل (ملك) ظنًا منه أنه أثبت الصواب وأنه لا يحتاج إلى تعليق، وليس هذا بصحيح؛ فالقراءةُ الأصلُ عند العُكْبري هي قراءة (ملك) بغير ألف، وهي قراءة حمزة وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر من السبعة[٢]، والدليل على ذلك من كلام العُكبري نفسه: "قوله تعالى: (ملك يوم الدين) يُقرأ بنصب الكاف [أي: ملكَ]، وكذلك قرأ بعضهم: (مالك) و(مليك)"[٣]. أي: وكذلك قرأ بعضهم: (مالكَ) بالنصب، و(مليكَ) بالنصب. فذكرُه قراءة (مالك) بالنصب يدل على أن المذكور أولاً ليس قراءة (مالك) وإنما (ملك) وإلا كان تكرارًا.

٢- في [ج٢/١٤٧] يقول العُكْبري: "قوله تعالى: ﴿ معاجزين ﴾ [الحج٥١] يُقرأ بإسكان العين مخففًا، من: أعْجزني"، ويعلقُ المحقق بقوله: "كتبها في الأصل المصوّر (معجّزين)، والصواب ما أثبتناه من المصحف الشريف"، وما ظنّه المحقق صوابًا ليس كذلك؛ فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (معجّزين) بغير ألف مشدّدًا[٤]، ومن ثَمّ كانت هي الأصل عند العُكْبري، ويدل على ذلك أيضًا أمران:

الأول: أن العُكْبري ذكر بعد ذلك قراءة (معاجزين) بالألف، وقام بتوجيهها[٥].

والثاني: أن العُكبري إذا كان يقصد (معاجزين) كما يقول المحقق لكان قد ذكر بعد ذلك قراءة (معجّزين) وهو ما لم يفعله العُكْبري لأنها الأصل عنده.

---

(١) العُكْبري: "إعراب القراءات الشواذ"، ج١/٩١.

(٢) ابن مجاهد: "السبعة في القراءات"، ص١٠٤.

(٣) العُكْبري: "إعراب القراءات الشواذ"، ج١/٩١.

(٤) ابن مجاهد: "السبعة في القراءات"، ص ٤٣٩.

(٥) العُكْبري: "إعراب القراءات الشواذ"، ج ٢/١٤٧-١٤٨.

٣- في [ج٢/٢٨٩] يقول العُكْبري: "قوله تعالى: ﴿ولا تصعّر﴾ [لقمان١٨] يُقْرأ بضمّ التاء وسكون الصاد مخففًا، وماضيه أَصْعرَ خدَّهَ". ويذكر المحقّق في [هامش١] أن العُكْبري كتبها في الأصل (تصاعر) فعدّلها المحقّق - بغير وجه حق - إلى (تصعّر) كما في المصحف الشريف. وأقول: بغير وجه حق؛ لأنَّ قراءةَ (تصاعر) هي قراءة أبي عمرو وحمزة ونافع والكسائي[١]. فهي إذًا تمثّل الأصل لدى العُكْبري، ولعلها تدل على أن قراءة العُكْبري كقراءة أبي عمرو.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بعدم الدقة في النقل عن مصادر القراءات، ويَكثُر هذا خاصة عندما يكون للقراءة أكثر من وجه قرِئت به فيحدث بعض الخلط لدى المحقِق، وفيما يلي بعض النماذج لهذا الخلط:

١-في قوله تعالى: ﴿عليهم﴾ [الفاتحة٧] ذكر العُكْبري عشرة وجوه، وقد حدث خلطٌ لدى المحقّق في ثلاثة أوجه منها، هي: الثاني والثالث والتاسع على النحو الآتي:

الوجه الثاني: (عليهمُ) بكسر الهاء وضم الميم من غير إشباع، ذكر المحقّق [ج١/١٠٠ هامش٢] أنها منسوبة في "البحر المحيط"للأعرج والخفاف عن أبي عمرو، وليس هذا بصحيح؛ لأن هذه القراءة لم تنسب لقارئٍ أصلاً في البحر المحيط، والذي في البحر: "....وكسر الهاء وضم الميم بغير واو، وضمّ الهاء والميم وواو بعدها، وهي قراءة الأعرج والخفاف عن أبي عمرو"[٢]. فالمنسوبُ للأعرج والخَفاف هي قراءة (عليهُمُو) بضم الهاء والميم مع الإشباع. وعندما ذكر العُكْبري هذه القراءة (عليهُمُو) - وهي الوجه الثامن عنده - لم يذكر المحقِق أنها منسوبة في "البحر"للأعرج والخفاف[٣].

الوجه الثالث: (عليهِمُو) بكسر الهاء وضم الميم مع الإشباع، ذكر المحقّق [ج١/١٠٠ هامش ٣] أنها في "مختصر ابن خالويه"للحسن البصري وعمرو بن فائد، وهذا غير صحيح؛ لأن المنسوب لهذين القارئين في "المختصر": (عليهِم) بكسر الهاء والميم، أمّا قراءة (عليهِمُو) فلم ترد عند ابن خالويه أصلاً في شواذ سورة الفاتحة[٤].

---

(١) ابن مجاهد: "السبعة في القراءات"، ص٥١٣.

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط في التفسير"، بعناية الشيخ عرفات العشا حسونة. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م. ج١/٤.

(٣) العُكبري: "إعراب القراءات الشواذ"، ج١/١٠١ مع هامش١.

(٤) ابن خالويه: "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع". القاهرة: مكتبة المتنبي(د.ت). ص٩.

الوجه التاسع: (عليهُمِ) بضم الهاء وكسر الميم من غير إشباع، ذكر المحقّق [ج١/١٠١ هامش ٢] أنها في "البحر المحيط"للأعرج والخفاف عن أبي عمرو، وهذا غير صحيح؛ لأن هذه القراءة وردت في "البحر"غير منسوبة لقارِيءٍ معين[١] .

٢- في قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَمَا عَاهَدُوا عَهْدًا . . . . ﴾[البقرة١٠٠] ذكر العُكْبري في (عاهدوا) ثلاث قراءاتٍ أخرى، هي: (عُوهدوا ــ عَهَدوا بفتح العين والهاء ــ عَهِدوا بكسر الهاء)[٢]، وقد ذكر المحقّق أن قراءة (عَهِدوا) بكسر الهاء منسوبة لأبي السمال في "مختصر ابن خالويه"[ج١/١٩٠ هامش١]، وهذا غيرَ صحيح؛ لأن المنسوب لأبي السمال في "المختصر"هي قراءة (عَهَدوا) بفتح الهاء[٣] .

٣- ذكر العُكبري في [ج١/١٩٧-١٩٨] أوجهَ القراءات في قوله تعالى: ﴿أَوْ نُنسِهَا ﴾[البقرة ١٠٦]، فذكر قراءة (تنساها) بالتاء، وقال: "وفية الهمز وإسقاطه"، أي: (تنساها) و(تُنسأها)، ثُمّ قال: "ويُقرأ كذلك إلا أنه على ما لم يسم فاعله"، وذلك يقتضي أن يكون قريءٌ: (تُنساها) و(تُنسَأها)، وقد نسبت الأولى في "البحر المحيط"لسعيد بن المسيب والثانية لأبي حيوة[٤]، لكن المحقّق علّق على قول العُكبري الأخير بما يلي: "في مختصر ابن خالويه: (أو نُسها) لم يسم فاعله سعيد بن المسيب، وهي كذلك في "البحر المحيط"، وأضاف في "المحتسب"الضحاك. . ."[ج١/ ١٩٨ هامش٤]. وهذا التعليق الذي ذكره المحقّق يشتمل على خطأين، هما:

أن المذكور في "البحر المحيط"غير ما ذكره المحقّق كما رأينا .

أن القراءة المنسوبة في "مختصر ابن خالويه"و"المحتسب"لسعيد بن المسيب هي (تُنسَها) بالتاء المضمومة على ما لم يسم فاعله لا بالنون كما نقل المحقّق، وهي بدون ألف على كل حال، ومن ثمَّ فهي غير القراءة التي ذكرها العُكْبري أصلاً.

٤- في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[البقرة١٨٤] ذكر العُكْبري في (يطيقونه) عدة قراءات، منها قراءة: (يُطَيَّقونه) بضم الياء وفتح الطاء وبياء مفتوحة مشددة [ج١ /٢٣٢]. وكان تعليقُ المحقّق عليها كما يلي: "في مختصر ابن خالويه: ابن عباس، وفي المحتسب:

---

(١) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط"، ج١/٤٧ .

(٢) العُكبري: "إعراب القراءات الشواذ"، ج١/١٩٠ – ١٩١ .

(٣) ابن خالويه: "مختصر في شواذ القرآن"، ص ١٦ .

(٤) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط"، ج١/٥٥٠ .

ابن عباس بخلاف، ونُسبت إليه في تفسير القرطبي ولكِنها بفتح الياء . . ."[ج١/٢٣٢ هامش١]. هذا جزء من تعليق المحَقق على القراءة المذكورة، وكل ما ورد به غير صحيح فالوارد في "مختصر ابن خالويه"قراءة (يُطَيّقونه) بتشديد الياء وكسرها هكذا نصّ ابن خالويه[١]، وكذلك في "المحتسب"[٢]، أما في "تفسير القرطبي"فالوارد قراءة (يَطَّيَّقونه) بفتح الياء وتشديد الطاء والياء مفتوحتين[٣].

٥- في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾[البقرة١٨٦] ذكر العُكْبري قراءة (عبادي) بفتح الياء [ج١/٢٣٤]، وذكر المحقّق في [هامش٤] أنها في "مختصر ابن خالويه"لنعيم بن ميسرة، وهذه القراءة غير موجودة في "مختصر ابن خالويه"، والوارد فيه قراءة (عباد) بغير ياء، ونسبها ابن خالويه لنعيم بن ميسرة[٤]، وقد ذكر العُكبري هذه القراءة بحذف الياء بعد ذلك، وكان تعليق المحقق عليها أنه لم يجدها فيما بين يديه من مصادر[ج١/٣٤ هامش٥]، وهي لنعيم بن ميسرة كما نصّ ابن خالويه.

٦- في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾[البقرة٤٠] ذكر العُكْبري قراءة (اذكروا) بذال مشددة [ج١ /١٥٤]، وذكر المحقّق في [هامش٧] أنها لابن مسعود كما في "معاني القرآن"للفراء، وليحيى بن وثاب كما في "مختصر ابن خالويه"، والذي نسبه الفراء وابن خالويه هو قراءة (ادَّكروا) بالدال المهملة لا بالذال المعجمة[٥]. ثم استشهد العُكبري على هذه القراءة بقوله تعالى: "فَهَل مِن مُّدَّكِرٍ"[القمر١٥] ولم يشر إلى أن هذه قراءة قتادة كما في "البحر المحيط"[٦].

٧- في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[البقرة٦٧] ذكر العُكْبري قراءة(هُزَوًا) بفتح الزاي وواو بعدها [ج١/١٧٢]، وذكر المحقّق أنها قراءة حفص، وهذا غير صحيح؛ لأن رواية حفص (هُزُوًا) بضم الزاي وواو بعدها [٧].

---

(١) ابن خالويه: "المختصر"، ص١٩

(٢) "المحتسب"، ج١/١١٨.

(٣) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: "الجامع لأحكام القرآن". دار الشعب(د.ت). ص٦٦٣.

(٤) ابن خالويه: "المختصر"، ص ١٩.

(٥) الفراء: "معاني القرآن"، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي،ومحمد علي النجار،وآخرين. القاهرة: دار السرور(د.ت). ج١/٢٨-٢٩؛ وابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص١٢.

(٦) ج ١٠/٤٠.

(٧) ابن مجاهد: "السبعة في القراءات"، ص١٥٩؛ وأبا حيان الأندلسي:البحر المحيط ج١/٤٠٤.

٨- في قوله تعالى: ﴿ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾[البقرة٢٣٣] ذكر العُكْبري قراءة (لا يُكَلِّف نفسًا) بالياء في (تكلف) على تسمية الفاعل ونصب (نفسًا) [ج١/٢٥١]، وعلق المحقِّق عليها بقوله: "انظر: البحر ٢/٢١٤". لكنَّ هذه القراءة غير موجودة في "البحر المحيط"[١].

الملاحظة الرابعة: يقتطع المحقِّق بعض العبارات من المصادر ويدوّنها في تحقيقه دون أن يكون لها معنىً مكتمل، ويتضح ذلك من النموذجين الآتيين:

أ. يقول العُكْبري في تخريج قراءة (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[البقرة]: "ولا يجوز أن يكون(مَن) بمعنى الذي؛ لأن قبلها(الذين)، وإذا وقعت (الذي) في صلة (الذي) احتاجا إلى عائدين"[ج١/١٣٥]. فيعلق المحقّقُ بقوله في [هامش٦]: "في البحر١/٩٥: إذا أكّد الموصول أن تكرر مع صلته؛ لأنها من كماله". وصحّة العبارة وكمالها كما في "البحر": "القياس إذا أكّد الموصول أن تكرره مع صلته؛ لأنها من كماله"[٢].

ب. يقول العُكبري في تخريج ﴿ هُدَيَّ ﴾[البقرة٣٨]، و﴿ عَصَيَّ ﴾[طه١٨]، و﴿ مثويَّ ﴾[يوسف ٢٣] بغير ألف وتشديد الياء "والوجه فيه: أنه قلب الألف ياء وأدغمها في الياء الأخرى، كما فعلوا ذلك في: عليَّ وإليَّ "[ج١/١٥٢-١٥٣]. ويعلّق المحقّق على العبارة الأخيرة بقوله: "في معاني القرآن للأخفش[١/٢٣٦]: وأما قوله: . . . ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾[الحجر١٥/٤١] و﴿ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ ﴾[آل عمران٣٥٥]، فلما حرّكت بالإضافة لسكون ما قبلها وجعل الحرف الذي قبلها ياء ولم يقل (علاي) . . ."[ج١/١٥٣ هامش٢]. والنصُّ المنقول عن الأخفش بهذه الطريقة مبتورٌ، ويشتمل على بعض الأخطاء الإملائية التي تجعل النصَّ مُلْبسًا. وصحّةُ النصّ وتمامه كما في "معاني القرآن"للأخفش[٣]: "وأمّا قوله: ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق٢٣]، و﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾[الحجر٤١]، و﴿ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ ﴾[آل عمران٥٥] . فإنما حُرّكت بالإضافة لسكون ما قبلها وجعل الحرف الذي قبلها ياء، ولم يقل:

---

(١) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط"، ج١/٥٠١-٥٠٢.

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط"، ج١/١٥٥.

(٣) "معاني القرآن": تحقيق الدكتور فائز فارس. ط١. ١٩٨١. ج١/٦٩-٧٠.

(عَلايَ) ولا (لَدَايَ) كما تقول: عَلَى زيد، ولدى زيدٍ، ليفرقوا بينه وبين الأسماء؛ لأن هذه ليست بأسماء و(عصاي) و(هداي) و(قفاي)أسماءً".

الملاحظة الخامسة: لا يعلّق المحقّق في بعض الأحيان على تخريجات العُكْبري إذا كانت تحتاج إلى تعليق، فمن ذلك:

١- في قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة٢٤] ذكر العُكْبري قراءة (أُعْتِدَت) بضم الهمزة وسكون العين وبعدها تاء مكسورة والدال مفتوحة خفيفة، وذَكَرَ أنَّ الوجهَ فيه أنه افْتُعِلَ من العتاد، يقال: هذا عتادي، أي: ما أعدّه للحاجة [ج١/١٣٧- ١٣٨]، ولم يعلّق المحقّق على هذا الوزن، وكلّ ما ذكره أنه وجد في المخطوط (افتُعل) وأنَّ الصّوابَ ما أثبته هو بكسر التاء [ج ١/١٣٨ هامش] وليس هذا بصحيح؛ لأن (أُعْتِدَت) على وزن (أُفْعِلَت) لا على وزن (افْتُعِلَت)، وقد ذكر العُكْبري نفسُه بعد ذلك قراءة (أُعْتُدَّت) كالسابقة، إلا أنَّ الدالَ مشددةٌ، ثم قال: "وهو افتعل من الاعتداد"[ج١/١٣٨] والوزن هنا صحيح لأنه من (ع د د).

٢- في قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة٢٢٨] يقول العُكْبري: "قوله:(بردّهن) يقرأ بضم الراء، والرِدّة والرَدَّ بمعنى واحد، وقريء (بردتهنَّ) بزيادة تاء"[ج١/٢٤٩]، وقول العُكْبري: "والرِدّة والرَدُّ بمعنى واحد"ليس هذا موضعه، وإنما مكانه بعد القراءة التالية (بردتهنَّ)، لكن المحقّق لم يشر إلى ذلك أيضاً.

الملاحظة السادسة: وردت في الكتاب المحقَّق بعضُ الأخطاء الإملائية الناشئة فيما يبدو عن السرعة وعدم التأني في تصحيح الكتاب في أثناء طباعته على الرغم من خلوّ المخطوط من هذه الأخطاء، فعلى عكس الكتاب المطبوع نجد الكلمات في المخطوط مشكولة شكلاً تامًّا صحيحًا. فالمخطوط أصحُّ بذلك شكلاً من المطبوع الذي وقعت فيه كذلك بعض الأخطاء النحوية نتيجة هذه السرعة. ويعظم خطرُ هذه الأخطاء حين تؤدّي إلى لَبْسٍ في قراءة النصّ، وبخاصة إذا وقع الخطأ في الأعلام، أو في أوجه القراءة التي تعتمد في الأصل على ضبط الحركات والسكنات ضبطًا صحيحًا ودقيقًا.

وفيما يلي عرضٌ لبعض هذه الأخطاء على سبيل المثال لا الحصر:

مسلسل	الصفحة	الخطأ	الصواب
١	١٣٥/١سطر٣	والأثرون مِنْ عَدَدا	والأثرون مَنْ عددا(بفتح الميم)
٢	١٣٥/١سطر٤	ويجوز أن يكون(مِن) بمعنى الذي	ولا يجوز أن يكون(مَن) بمعني الذي
٣	١٤٣/١هامش٢	الغياض بن غزوان	الفياض بن غزوان(بالفاء)
٤	١٤٨/١هامش٣	جناح بن حبيس	جناح بن حبيش (بالشين)
٥	١٥٠/١هامش١	لغة بني سليم (الشّجرة) سألت أبا عمرو عن الشّجرة	الشّجرة (بشدة وكسرة في الموضعين)
٦	١٨٣/١هامش٨	من هذا المخطوطة	من هذا المخطوط
٧	١٩١/١ـ ١٩٢	وقريء وماضيه أعلم	وقريء بالتخفيف وماضيه أعلم
٨	١٩٢/١سطر٣	وقيل: علجين كان في ذلك الزمان	وقيل: علجين كانا في ذلك الزمان
٩	١٩٣/١هامش٦	قراءة بفتح الميم وسكون الراء والهمز(المَرْء)	قراءة الجمهور بفتح الميم وسكون الراء والهمز
١٠	١٩٤/١ سطر٥	وقرأ على التثنية يشير إلى الملكين	وقريء على التثنية يشير إلى الملكين
١١	٢٠١/١هامش٣	أبو بجرية	أبو بحرية (بالحاء المهملة)
١٢	٢٠٣/١سطر١٠	وقريء(ذرّئتي)بالهمز	وقريء(ذرِّئتي)بالهمز (بتشديد الراء وكسرها)
١٣	٢٢٤/١سطر٤	(خطوات) . .ويقرأ بفتح الحاء	(خطوات) . . ويقرأ بفتح الخاء(بالخاء المعجمة)
١٤	٢٤٥/١سطر٣	وقريء(زُيِّن) على تسمية الفاعل	وقريء(زَيَّن) على تسمية الفاعل
١٥	٢٤٩/١ هامش ٦	الذي ثبت لقاء باع	الذي ثبت لفاء باع (بالفاء)

كما وردت بعض الأخطاء في المخطوط ولم يصوبها المحقِّق ولم يشر إليها، ومن هذه الأخطاء على سبيل المثال:

مسلسل	الصفحة	الخطأ	الصواب
١	١٤٦/١سطر٧	ويروى(نبهم) بغير ياء ولا همزة	ويروي (أَنبهم) بغير ياء ولا همزة
٢	١٥١/١سطر٦.٧	وكقوله﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمحْرَاب وَكُنَّا لحُكْمهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [ص٢١]	وكقوله: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا المحْرَابَ﴾ [ص٢١]، وكقوله: ﴿وَكُنَّا لحُكْمهِمْ شَاهدِينَ﴾ [الأنبياء٧٨]

الملاحظة السابعة: كل أرقام الصفحات التي كان المحقِّق يحيل إليها غير صحيحة، فلا هي أرقام الكتاب المطبوع، ولا هي أرقام المخطوط الذي رقَمه بنفسه، باستثناء موضع واحد أحال فيه إلى صفحة في المخطوط، وقد نصَّ على أنها صفحة المخطوط. ويبدو أن المحقِّقَ قدَّ قسّم عمله في أثناء التحقيق إلى فصول أو أجزاء، ورقمه ترقيمًا خاصًّا به، ثم أحال إلى أرقام هذه الصفحات التي اختلفت بالطبع عند طباعة الكتاب في مجلدين، وكان المفروض أن يُراعي ذلك عند إخراج الكتاب في صورته النهائية، كما أنّه لا ينبغي الإحالة إلى أرقام صفحات المخطوط لصعوبة الرجوع إليها .

وفيما يلي بعض هذه المواضع التي أحال إليها المحقِّق بأرقام غير صحيحة مع ذكر الأرقام الصحيحة:

مسلسل	الصفحة	كلام المحقِّق	الصواب
١	٩٠/١هامش٢	صفحة ٨٦ من هذا الجزء	ص٨٥ من هذا الجزء
٢	١٥٣هامش٥	انظر صفحة ٣٣من هذا البحث	ص ١٠٩من هذا الجزء
٣	١٣٣/١هامش٨	صفحة ٣٤	ص ١٢٧ من هذا الجزء
٤	١٧٧/١هامش٥	الصفحة رقم ٣٣ من هذا الجزء	ص١١٨ من هذا الجزء
٥	١٨٤/١هامش٢	صفحة ٥٧من هذا التحقيق	ص١٤٣. ١٤٤من هذا الجزء
٦	٢٢٠/١هامش١٠	صفحة ١٢٦	ص٢١٧ من هذا الجزء

٧	٢٢١/١هامش٣	سبق ذكره في صفحة ١٢٦من هذا الفصل	ص ٢١٦ــ ٢١٧من هذا الجزء
٨	٢٢٦/١هامش٥	انظر صفحة ٩ من هذا الجزء	ص١٣٤ من هذا الجزء
٩	٢٩١/١هامش٢	انظر صفحة ٨٤من هذا الفصل	ص ١٧٣من هذا الجزء

أمّا الموضع الذي أحال فيه المحقّق إلى صفحة سابقة في المخطوط فهو قوله في [ج١/١٨٣ هامش٨]: "سبق تخريجه ص٣١ من هذا المخطوطة"، فبخلاف الخطأ النحوي في هذه العبارة يُحيل المحقّق إلى صفحات المخطوط الذي قام هو بترقيمه، وهو ما يقابل ص١٤٨ من المطبوع.

ملاحظات متفرقة:

بجانب الملاحظات السابقة هناك بعض الملاحظات المتفرقة على هذا التحقيق نثبتها فيما يلي:

١- يُدْخل المحقّق - أحياناً- بعضَ التعليقات التي بحواشي الكتاب على الأصل المحقَّق، مع أنها ليست من متن الكتاب ولا من كلام العُكبري، وإنما من كلام الناسخ. فمن ذلك قوله في [ج١/ ١٤٦]: "قوله تعالى: ﴿أنبئهم﴾ الجمهور على الهمز وهو الأصل، ويقرأ (أنبيهم) بالياء وكسر الهاء". وعبارة "الجمهور على الهمز وهو الأصل"ليست من كلام العُكْبري، وإنما هي موجودة على هامش الصفحة بمثابة تعليق من الناسخ، والموجود بالمتن كما في المخطوط : "قوله تعالى: ﴿أنبئهم﴾ يقرأ:(أنبيهم) بالياء وكسر الهاء". ولم يشر المحقّق إلى أن هذا ليس من كلام العُكْبري.

٢- يعلّق المحقّق - أحيانا - على القراءة بكلام لا يمتُّ إليها بصلة، وإنما ينطبق على قراءة أخري. فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم﴾ [البقرة٩] يذكر العُكْبري قراءةَ (وَمَا يُخدِعون) بضم الياء وكسر الدال من (أخدع) [ج١/١١٩]، ونجد المحقّق يعلّق على هذه القراءة بقوله في [هامش٣]: "في المبسوط١٢٧ نافع وابن كثير وأبو عمرو(وما يخادعون) وانظر:الكشف١ /٢٢٤، وحجة القراءات٨٧، والنشر٢/٣٩٢، وتفسير الفخر الرازي٢/٥٥، وفي البحر المحيط١/ ٥٥ قراءة الجمهور". فهذا كلّه لا يمتُّ لقراءة (وما يُخدِعون) بصلة، بالإضافة إلى أنَّ هذه القراءة

لم ترد أصلاً في "البحر المحيط"، وما ورد في "البحر"على أنه قراءة الجمهور إنما هي قراءة ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ مضارع خادع[١].

٣- عدم تحرّي الدقة - أحيانًا - في استخدام بعض المصطلحات، ففي [ج١/١٧٢، هامش١] يعلق على إحدى القراءات بأنها قراءة حفص، والصواب أن يقال: إنها رواية حفص؛ لأن حفصًا راوٍ عن عاصم بن ابي النجود، ولم تنسب له قراءة.

٤- وقع المحقق في بعض الأخطاء اللغوية؛ فعند تعليقه على قراءة﴿ تَفْدُوهم ﴾ [البقرة٨٥] التي أوردها العُكبري ذكر أنها في "السبعة"لابن كثير وأبي عمرو وحمزة، وأنه في "تفسير القرطبي"أبدل بعاصم حمزة[٢]. وبالرجوع إلى "تفسير القرطبي"نجده ينسب القراءة إلى عاصم وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر[٣]، فالصواب إذاً أن يُقال: أبدل عاصم بحمزة، أو: أبدل بحمزة عاصم؛ لأن الباء تدخل على المتروك.

كما وقع المحقق في بعض الأخطاء نتيجة عدم معرفته باسم القاريء كاملاً؛، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة٨٨] ذكر العُكبري قراءة (غُلف) بضم اللام [ج١/١٨٧] وكان من تعليق المحقق عليها: " . . . .وفي تفسير القرطبي ٢/٢٥: ابن عباس والأعرج وابن محيصن، وزاد في البحر المحيط ١/٣٠١ إبن هرمز، وهي مروية عن أبي عمرو"[ج١/١٨٧ هامش٥]. فقوله: "وزاد في البحر. . . "يدل على أنَّ ابنَ هرمز لم يذكر من قبل، وهذا غير صحيح؛ لأن ابنَ هرمز هو نفسه الأعرج، واسمه كاملاً:عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أخذ القراءة عَرْضًا عن أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة رضي الله عنهم[٤]. ويبدو أنَّ الذي حمل المحقق على هذا هو أن "البحر المحيط"نسب هذه القراءة إلى ابن عباس والأعرج وابن هرمز[٥]، وهذا فيما يبدو خطأ من النسَّاخ، فابن هرمز هو الأعرج[٦].

---

(١) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط"، ج١/٩١.

(٢) العُكبري: "إعراب القراءات الشواذ"، ج١/١٨٦ هامش٢.

(٣) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن"، ص٤١٥.

(٤) الذهبي: "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار"، تحقيق: بشار عواد معروف،وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس. ط١. مؤسسة الرسالة،١٩٨٤م. ج١/٧٧.

(٥) أبو حيان: "البحر المحيط"، ج١/٤٨٣.

(٦) صلاح عبد المعز العشيري: "قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج دراسة صوتية وصرفية ونحوية"، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم بالفيوم. ص١٢-١٧.

وقد تكرّرت هذه الملحوظة عند ذكر القراءات في قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[البقرة١٣٥]، حيث ذكر العُكْبري قراءة (بل ملةُ) بالرفع [ج١/٢١٠]، وذكر المحقّق أنها "في تفسير القرطبي ١٣٩/٢: الأعرج وابن أبي عبلة وزاد عليه في البحر٤٠٦/١ ابن هرمز"[ج١/ ٢١٠ هامش٣] مع أنَّ أبا حيان نصَّ في "البحر المحيط"على أنها لابن هرمز الأعرج[1].

٥- ذكر العُكبري قراءة (أنعمتُ عليهم) بضم التاء في الفاتحة [ج١/٩٩] وعلق المحقق عليها في [هامش٨] بقوله: "في مختصر ابن خالويه١١٩ رواه عن يعقوب في سورة الأحزاب٣٣/٣٧". فهذه القراءة لم ترو عن يعقوب في آية الفاتحة، وإنما قرأ بها في الأحزاب في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾، ولكن القراءة سُنّة متبعة، والقاريء يقرأ كما سمع، ولا يقرأ حسب منهج معيّن يتبعه ويسير عليه؛ ولهذا كان القراء يخالفون لهجة بيئتهم التي عاشوا فيها وتعودتها ألسنتهم متبعين سبيل الرواية، ومن ثَمَّ فقد "كان كثيرٌ من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا"، وعلى ذلك فليس معنى أنَّ يعقوب قرأ (أنعمت) في الأحزاب بضم التاء أنه قرأها كذلك في الفاتحة إلا إذا رويت عنه، وما دامت لم ترو فاستشهاد المحقق هنا غير صحيح.

٦- ذكر العُكْبري في قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ... ﴾[البقرة١٥٥] قراءتين: بتشديد النون في (ولنبلونكم)، وتخفيفها وإسكانها، وقد علق المحقق على ذلك بأنَّ التخفيف للضحاك، والإسكان لابن أبي إسحاق [انظر: ج١/٢١٧ هامشَيْ٨، ٩] مع أنَّ التخفيفَ هو الإسكان، فالمراد بهما هنا قراءة واحدة؛ ولذا فقد قال العُكْبري بعد ذكر قراءتيْ التشديد والتخفيف: "وكل واحدة منهما للتوكيد، والثقيلة أشدُّ توكيدًا"[ج١/٢١٧]، فهو يريد بذلك نونيْ التوكيد الخفيفة والثقيلة ولا ثالث لهما.

وبعد؛ فهذه ملاحظاتي أضعها بين يدي القاريء الكريم وبين يدي الأستاذ المحقّق آملاً أن يُطْبعَ الكتابُ مرة أخرى بعد أن تصوّب كل تلك الأخطاء التي تنال من قدر هذا التحقيق، خاصة أن هذا الكتاب لا غنى عنه لكلِ باحثٍ في القراءات القرآنية: متواترة كانت أو شاذة.

---

(١) ج١/٦٤٦.